

المجستير والدكتوراه في التربية في الجامعات العربية: الجودة والقيمة المضافة
1 و 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 - الجامعة اللبنانية الأميركية

اتجاهات البحث الأكاديمي في كلية علوم التربية بالرباط (المغرب)

د. عبداللطيف كداي

أستاذ علم اجتماع التربية – كلية علوم التربية

جامعة محمد الخامس السويسي

الرباط

المملكة المغربية

abdkidai@gmail.com

مؤتمر الماجستير والدكتوراه في التربية في الجامعات العربية: الجودة والقيمة المضافة
1-2 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 – بيروت

اتجاهات البحث والتكوين في كلية علوم التربية بالرباط (المغرب)

د. عبداللطيف كداي¹

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى رصد واقع التكوين والبحث العلمي بكلية علوم التربية بالرباط- كدراسة حالة، بمقارنة يتقاطع فيها الكم بالكيف (التكوينات الموجودة، نوعية المواضيع المطروقة، حجمها، اللغات المستعملة، التوجهات الأساسية...) وباعتماد عدد من المتغيرات الأساسية (نوع الشهادة، الجنس، سنة المناقشة...) في قراءة تطور إنجاز الرسائل والأطاريح منذ إحداث الكلية إلى يومنا هذا. وقد تم استخدام المنهج الوصفي ذي البعد الإحصائي باعتماد شبكة الملاحظة والمسح الشامل لعناوين الرسائل والأطاريح المنجزة بكلية علوم التربية، للوقوف على بعض المفارقات والإكراهات التي تسم واقع البحث العلمي بالكلية من جهة وإبراز التوجهات الأساسية للبحث من جهة أخرى. إن واقع البحث العلمي على مستوى رسائل الماجستير والدكتوراه بقدر ما يطرح إشكالية الكم والكيف، فإنه مع ذلك يوضح مدى اتساع الفجوة بين اشتغال الكلية (من حيث البحث والتكوين معا) وبين واقع وحال التربية عموما في بلداننا، الأمر الذي يعكس حجم المفارقة بين تطلعات الدولة واستثمارها في التعليم (العالي خاصة) ومستوى الخريجين والباحثين الجدد في هذا المجال كما دلت على ذلك عدد من المؤشرات المتضمنة في الدراسة.

Abstract

This study aims at exploring the state of training and research at the Faculty of Education, Mohammed V Souissi University, Rabat. Adopting a case study approach, the study specifically analyses the evolution of theses and dissertations since the birth of the Faculty using quantitative and qualitative data (General orientations, study programmes, research themes and topics, length and scope, languages used) combined with some basic variables (Type of degree, year of defence, gender, etc.). Adopting a grid, the analysis consists in a thorough survey of titles for the purpose of identifying major research trends as well as inconsistencies and hurdles.

The study shows that, in addition to the issue of quality, there is a wide gap between research carried out at the Faculty in terms of themes and topics, and the real educational concerns of the country. This, against government expectations and investment, is clearly manifested in the quality of graduates and researchers as measured by indicators adopted in the current study.

كلمات مفاتيح:

البحث العلمي، الماجستير، الدكتوراه، التكوين، الرسائل، الأطاريح. كلية علوم التربية.

Key Words:

Scientific Research, Master's, Doctorat, Formation, Thesis, Memoir, Faculty of Education Sciences.

¹ أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية علوم التربية بجامعة محمد الخامس السويسي، حاصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز بجامعة سيدي محمد بن عبدالله بفاس سنة 2006.

في ظل التحولات التي يعرفها العالم اليوم في مجالات عدة، تطفو إلى الواجهة عدد من المؤشرات المرتبطة بجودة التعليم في البلدان العربية ونجاعته، ومدى قدرته على أن يشكل القاطرة لولوج مجتمع المعرفة في بلداننا، ومن ثم تحقيق الطفرة النوعية المطلوبة لتنبؤ أقطارنا مكانة أفضل ضمن بلدان المعمور .

ولا شك أن واقع التعليم في المغرب يتسم اليوم بعدد من الإكراهات التي تحد من فعاليته، وتطرح بالتأكيد مجموعة من التحديات الجديدة التي تواجه المنظومة التعليمية ككل، ومن هنا يبرز الدور الريادي لكليات علوم التربية في بلداننا لطرح التساؤلات العميقة، ومن ثم إيجاد الحلول الكفيلة بالارتقاء بمنظومتنا التربوية... في ظل ما تعرفه الساحة من جدال حول جدوى التعلّيمات الجامعية منها على الخصوص، ومدى ملاءمتها للمحيط ولمشاريع التنمية، ولما يتطلع إليه المغرب من انخراط في مجتمع المعرفة والديمقراطية والحداثة.

إن ضعف المؤشرات على كافة الأصعدة المرتبطة بالبحث العلمي على مستوى رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات علوم التربية بقدر ما يطرح إشكالية الكم والكيف، فإنه مع ذلك يوضح مدى اتساع الفجوة بين اشتغال هذه الكليات (من حيث البحث والتكوين معا) وبين واقع وحال التربية عموما في بلداننا، الأمر الذي يعكس حجم المفارقة بين تطلعات الدولة واستثمارها في التعليم (العالي خاصة) ومستوى الخريجين والباحثين الجدد في هذا المجال.

كما أن توالي الإصلاحات خاصة في مجال التكوين لم تستطع حقيقة أن تنفذ إلى أعماق المشكل، لترتبط مناخ التعلم بمحيطه، ولتجعل من البحث والتكوين الأكاديمي العالي مؤثرا في المجتمع معرفيا وقيميا وبشريا واجتماعيا واقتصاديا... مما يعيد إلى الواجهة سؤال وظائف الجامعة ورسالتها ومدى قدرتها على التأثير في اختيارات المجتمع الأساسية في كافة المجالات...

وحتى نتمكن من حصر موضوع هذه الدراسة ذات الطبيعة الاستكشافية لابد لنا من طرح التساؤلات التالية:

- ما هي أهم المعوقات التي تحد من تطور البحث العلمي في الجامعة المغربية وكلية علوم التربية تحديدا؟
- كيف تطور إنتاج الرسائل والأطاريح في الجامعة المغربية عموما وكلية علوم التربية على وجه التحديد؟
- هل هناك تفاوت بين الجنسين على مستوى إنتاج هذه البحوث الجامعية؟
- ما هي اللغة أو اللغات المهيمنة على مستوى إعداد هذه الرسائل؟
- ما هي أهم المواضيع والمقاربات المنهجية المستعملة من لدن الباحثين في كلية علوم التربية منذ إنشائها إلى اليوم؟

أولا: مفارقات البحث العلمي في المغرب

إن مقارنة واقع البحث العلمي في المغرب يلتزم الوقوف على عدد من المؤشرات منها على الخصوص ما كشف عنه تقرير اليونسكو حول العلوم لسنة 2010 والذي يشير إلى أن المغرب يعتبر ثاني دولة في العالم العربي من حيث حجم الإنفاق على التعليم، ويحتل أيضا المرتبة الثانية في مؤشر حملة الشواهد العليا (الماجستير والدكتوراه) ونفس المرتبة بخصوص مؤشر عدد الباحثين ب 647 باحثا في المليون نسمة... إلا أنه يحتل رتبة جد متواضعة بالنسبة لمؤشر الإنتاج العلمي، حيث لم ينتج من المنشورات المندرجة في إطار التعاون العلمي ما بين 2000 و2008 سوى 688 إصدارا علميا

سنة 2008 محتلا بذلك الرتبة الخامسة، واحتل الرتبة الخامسة أيضا في إنتاج المقالات العلمية المنشورة، ضمن نفس الفترة الزمنية، وذلك ب 1167 مقالة علمية. وسجل التقرير رتبة متدنية للمغرب حسب مؤشر المنشورات العلمية لكل مليون نسمة حيث احتل الرتبة 12 ب 36,9 منشور علمي لكل مليون نسمة (Unesco, 2010).

تطرح أمامنا هذه المفارقة مجموعة من التساؤلات التي يصعب في آن إيجاد جواب عنها، فكيف إذن نفسر هذا التقدم الحاصل على مستوى الإنفاق العمومي، وعدد الباحثين، وعدد حملة الشهادات العليا في مقابل التخلف الحاصل على مستوى الإنتاج العلمي؟ فهل الأمر يتعلق هنا بكفاءة الباحث العلمي، أم بعجز المؤسسات البحثية على تشجيع البحث العلمي وتسهيل مأمورية الباحثين؟

يمتد تاريخ البحث العلمي بمفهومه العصري في المغرب إلى فترة الاستعمار الفرنسي والاسباني، إذ أقيمت أولى مؤسسات التعليم العالي² ابتداء من سنة 1914، لكنها كانت في الغالب الأعم مرتبطة بالأجانب وكان حظ الطلبة والباحثين المغاربة جد قليل، إذ أن الغالبية العظمى من هؤلاء كانت منخرطة في المؤسسات التقليدية للبحث العلمي ممثلة أساسا في جامعة القرويين، التي تخرج منها على امتداد قرون ثلة من كبار العلماء الذين تركوا رصيذا هاما من الأعمال والتي تعتبر إلى اليوم مصدرا لا غنى عنه في العلوم الدينية والقانونية والأدبية.

1- تطور إنتاج الرسائل والأطروحات الجامعية في العلوم الاجتماعية

إن هذا السبق التاريخي لم ينجم عنه في الواقع التراكم المطلوب على مستوى البحث العلمي، إذ أن أول رسالة جامعية قد نوقشت في مجال العلوم الإنسانية كانت سنة 1963 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه عدد الأطروحات والرسائل في مجال العلوم الإنسانية قرابة 9679 أطروحة إلى حدود سنة 2007³ كما توضح ذلك المعطيات الواردة في الجدول الموالي:

الجدول 1: تطور إنتاج رسائل وأطاريح المغاربة بالمغرب وفي الخارج

في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الفترة الزمنية	الرسائل والأطاريح المنجزة في الجامعات المغربية	الرسائل والأطاريح المنجزة في الجامعات الأجنبية	المجموع	متوسط الرسائل والأطاريح المنجزة سنويا
قبل 1970	27	13	40	
1971 - 1979	347	183	530	53

² المعهد العالي للغتين العربية والأمازيغية

³ في غياب معطيات دقيقة حول مجموع الرسائل الجامعية إلى حدود الآن اكتفينا هنا بنتائج البحث الوطني الذي أجزته وزارة التعليم العالي ونشرت نتائجه في مجلة المجلس الأعلى للتعليم.

285,20	2852	1443	1409	1989 - 1980
394,80	3948	781	3164	1999 - 1990
279,12	2233	110	2123	2007-2000
-	76	-	-	رسائل غير مؤرخة
	9679	(%27) 2570	(%73)7070	المجموع

المصدر المجلس الأعلى للتعليم 2009

مما لا شك أن الجامعة المغربية في مسارها التاريخي قد عرفت تطورا مهما في مجال التكوين المعرفي والاقتصادي والاجتماعي للمغرب، إذ استجابت، عبر كل هذه المراحل، لحاجيات التطور العام للبلد ورافقت عمليا مشروع "البناء الدولتي" وما عرفه المغرب من تطورات سياسية وثقافية واجتماعية.

وهكذا يمكن القول إن الإنتاج العلمي من الرسائل والأطاريح في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية تحديدا قد مر في مجمله بثلاث مراحل أساسية يمكن أجمالها في يلي (جنجار، 2009):

1- مرحلة التأسيس (1956 - 1979): وقد ارتبطت هذه المرحلة بإنشاء الجامعة المغربية وصدور عدد من القوانين المنظمة لها، كما تميزت هذه الحقبة بوجود عدد من الأساتذة الباحثين الأجانب (من فرنسا أساسا وبعض الدول من المشرق العربي) الذين ساهموا بقسط وافر في تأطير عدد من الطلاب المغاربة والإشراف عليهم في الرسائل والأطاريح الجامعية، علاوة على "أن نسبة مهمة من الأساتذة المغاربة الذين أطروا هذه الأبحاث الجامعية تلقوا - في الغالب- تكوينهم في الجامعات الفرنسية، في مقابل نسبة جد ضئيلة من الباحثين الذين تلقوا تكوينهم الأكاديمي بالمشرق العربي، الأمر الذي يدفعنا إلى القول: إن تأسيس العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة المغربية كان إلى حد بعيد تحت تأثير المدرسة الفرنسية" (Chafi, 1991, P.55). كما عرفت هذه الحقبة قلة ملحوظة على مستوى العدد، إذ لم تتجاوز في المجموع 570 بحثا أكاديميا منها قرابة 200 رسالة وأطروحة أنجزت خارج المغرب في جامعات أجنبية (فرنسا تحديدا)، وتصدرت جامعة محمد الخامس بالرباط قائمة الجامعات المغربية ب 348 عنوانا أي ما يمثل 61% من مجموع الرسائل الجامعية (أفا، 2006).

2- مرحلة التوسع (1980 - 1989): تميز هذا العقد بطفرة كمية ونوعية على مستوى البحث العلمي في الجامعة المغربية، إذ بلغت مجموع الرسائل 2852 عنوانا، أنجز أكثر من نصفها (51%) في الجامعات الأجنبية، ويعود ذلك أساسا إلى السياسة التي اعتمدها الدولة بغية تسريع وتيرة تكوين الأطر المغربية والمتمثلة في إرسال عدد من البعثات إلى الخارج. كما شهدت هذه الفترة على غرار سابقتها تكريس الحضور القوي للغة الفرنسية، إذ أن 72% من مجموع هذه الرسائل والأطاريح كانت باللغة الفرنسية مقابل 28% فقط باللغة العربية. وقد عرفت الجامعة المغربية في مرحلة الثمانينات توسعا ملحوظا، حيث تم تأسيس عدد من الجامعات الجديدة خارج محور الرباط، البيضاء، فاس لتستقطب الأعداد المتزايدة من الطلبة الجدد.

3- مرحلة المغربية والتعريب (1990 - 2007): تبين قاعدة المعطيات المحصل عليها أن هناك زيادة كبيرة في نسبة الرسائل والأطاريح خلال هذه الفترة، حيث تشكل نسبة 64% من الإنتاج الأكاديمي منذ حصول المغرب على الاستقلال. وقد واكب هذه المرحلة سياسة التعريب التي نهجتها الدولة منذ منتصف الثمانينات ليصل أول فوج معرب للجامعة المغربية سنة 1991⁴، وقد أسهم ذلك في زيادة نسبة الرسائل والأطاريح المنجزة باللغة العربية (نسبة 62%) وتراجعت اللغات الأجنبية، كما تراجعت تبعاً لذلك أيضاً نسبة الرسائل والأطاريح المنجزة بالبلدان الأجنبية. في المقابل اهتمام متزايد في مجال العلوم الإنسانية بالدراسات الإسلامية " حيث انتقلت من تخصص هامشي كما كان الحال في الثمانينات (73 عنواناً) إلى حقل معرفي رئيسي (786 عنواناً) يضاهاي الدراسات القانونية (855 عنواناً) ويتجاوز الأبحاث الاقتصادية (718 عنواناً)" (جنجار، 2009).

2- الرسائل والأطاريح المنجزة بحسب متغيري الجنس واللغة:

سنعمل في هذا الحيز على التعرف على الكيفية التي يحضر بها متغير الجنس ومتغير اللغة في الرسائل والأطاريح المنجزة خلال هذه الحقبة، حتى نسلط الضوء على بعض الجوانب الخفية التي عادة ما يتم إغفالها في خضم هذه المقاربة الكمية، فالكيف هنا يبقى قادراً على منحنا نظرة أخرى نحن في أمس الحاجة إليها.

الجدول رقم 2: تطور إنتاج رسائل وأطاريح المغربية في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية

حسب النوع الاجتماعي.

الفترة الزمنية	الذكور	الإناث	النسبة (إناث)	المجموع
قبل 1970	40	-	0	40
1971 - 1979	491	39	7,35	530
1980 - 1989	2366	468	17,05	2834
1990 - 1999	3078	870	22,04	3948
2000 - 2007	1723	510	22,84	2233
المجموع	7698	1887	19,68	9585

المصدر المجلس الأعلى للتعليم 2009

باعتدال متغير النوع الاجتماعي يتبين، استناداً إلى المعطيات أعلاه، أن العنصر النسوي لم ينجز إلا 19,68% من مجموع الرسائل والأطاريح الجامعية المنجزة منذ إنشاء الجامعة المغربية إلى حدود سنة 2007، وأن هذه النسبة لم تتجاوز في الأقصى 22% خلال العقدين الأخيرين بعدما كانت في عقد السبعينات 7,35%. هذا في الوقت الذي ارتفع

⁴ أول باكالوريا معربة كانت سنة 1990

معدل التحاق الفتيات بالتعليم العالي ليضاهي الذكور في مختلف التخصصات العلمية ومنها مجالات العلوم الإنسانية، بل نجد سيطرة شبه تامة للعنصر النسوي على بعض التخصصات في مستوى الماجستير كعلم النفس، علوم التربية، التواصل، اللغات... مما يدل على أن نسبة كبيرة من الطالبات لا يستكملن مشوارهن الدراسي ولا يخضن مغامرة البحث العلمي المتقدم، إذ تتضاءل نسبة الإناث كلما ارتفعت الدرجة العلمية: الدكتوراه (26,87%)، دكتوراه الدولة (12,23%) (Cherkaoui, 2009).

وباستحضار متغير اللغة يبدو أن الإناث أكثر إقبالا على استعمال اللغات الأجنبية (خاصة الفرنسية) بنسبة 57,28% مقارنة بالذكور الذين لا يتجاوزون نسبة 48,75%، في الوقت الذي تقبل فيه الإناث على تخصصات بعينها، فالرسائل والأطاريح التي كانت بصيغة المؤنث توزعت أساسا بين الفنون والأركيولوجيا (62,50%)، الديموغرافيا (38%)، علم النفس (30,30%)، اللسانيات (28%)، علوم الإعلام (28%)، الدراسات الأدبية (24,62%). في المقابل يقل إقبالهن على تخصصات أخرى من قبيل التهيئة الحضرية (5%)، الفلسفة (14%)، القانون (14%)، الدراسات الإسلامية (15%)، الجغرافيا (15,60%).

إن التقدم الكبير الذي عرفته وضعية المرأة في المغرب والإنجازات التي تحققت في هذا المجال، خاصة بعد إقرار عدد من الإصلاحات لدعم النساء وتأهيلهن للقيام بأدوارهن كاملة في النسيج المجتمعي، وكذا مواكبة كل الخطوات التي قام بها المجتمع الدولي للنهوض بأوضاع النساء، مكن المرأة خلال العشرين سنة الماضية من حضور قوي كما ونوعا في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وفي المؤسسات التشريعية وكذلك على مستوى هيئات المجتمع المدني. خاصة بعد صدور مدونة جديدة للأسرة أعطت للمرأة أدوارا محورية داخل التركيبة الأسرية الوطنية بالتساوي مع الرجل، وأيضا العمل على ملائمة الترسانة القانونية لصالح إرساء مبدأ المساواة وإنصاف المرأة، وتماشيا مع مختلف المواثيق الدولية الصادرة في الموضوع.

إلا أن كل هذه الإجراءات لم تصل بعد إلى درجة تمكين المرأة في مجالات محددة، لقد بينت المعطيات المتوفرة اليوم عن واقع الفوارق الموجودة بين الفئات الاجتماعية التي غالبا ما تزداد حدة وعمقا نتيجة اللامساواة الموجودة بين الجنسين، وبالرغم مما تحقق لفائدة المرأة في السنوات الأخيرة، فإنها لا تزال تعاني من معدلات مرتفعة من الأمية وعدم التمدرس والبطالة والفقر مقارنة بالرجل، وهذا في الحقيقة يمثل التحدي الأكبر للدولة والمجتمع على حد سواء (كداي، 2011).

إن درجات التعليم لدى المرأة في مجتمعنا قد تتوقف في المراحل الأولية أو المتوسطة أو الثانوية والقلة تكمل المرحلة الجامعية وتلك هي قمة الهرم لدى كثيرات منهن، وذلك للمفهوم السائد في الثقافة الاجتماعية بأنها لا تحتاج لأكثر من ذلك، أو للاعتقاد الخاطئ أنها لا تستحق، لأن دورها محدد وثابت، والتعليم في اعتقاد هؤلاء شيء ثانوي يرتبط بمرحلة عمرية محددة للمرأة، وذلك حتى تستطيع تحمل مسؤولياتها وعندئذ تتوقف عن التعليم.

3- مواطن القوة والضعف في البحوث الأكاديمية:

وعموما فإن محاولة فهم واستيعاب هذه الوضعية المقلقة لواقع البحث العلمي (الجامعي منه على الخصوص) تدفعنا إلى تلمس بعض مواطن القوة والضعف التي تميز هذا الواقع من جهة، ولتفسير بعض المعطيات السابقة من جهة ثانية:

«**مواطن القوة**: تتجلى مواطن القوة هنا في وجود بيئة تنظيمية مناسبة تعززت بصدور عدد من القوانين والتشريعات الداعمة لاستقلالية البحث العلمي وتنظيم التعليم العالي بالمغرب (القانون 00.01 وتوابعه مثلا)، والرفع من الميزانية المخصصة للبحث العلمي التي انتقلت من 0,3 سنة 2002 إلى 0,79 سنة 2010. علاوة على تطور ملحوظ في بنيات تحتية للتعليم العالي والبحث العلمي شملت جل مناطق المغرب وجهاته المختلفة، كثير من معاهدها ومراكزها العامة والخاصة ينشط في ميادين البحث المتخصص (أحرشواو، 2008).

ومن مواطن القوة أيضا تلك المرتبطة بالجانب البشري، إذ تؤكد المعطيات أن عدد الأساتذة الباحثين بالمغرب بلغ 15760 أستاذا وأستاذة بما فيهم التابعين لمؤسسات تكوين الأطر، تضم عددا من الكفاءات ذات الجودة العالية ومعترف بها من مؤسسات عالمية، منها أكثر من 8000 أستاذ باحث في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.

«**مواطن الضعف والقصور**: يمكن أن نتحدث عن جملة من القضايا التي تعيق تطور البحث العلمي في المغرب، ومنها أساسا "ضعف وتواضع البنيات التحتية للبحث في مؤسسات التعليم العالي، وبالتالي الافتقار إلى بنية مكوناته وتنظيم أنشطته في إطار مراكز ومختبرات ومجموعات للبحث يسهل التعامل معها بنجاعة وفعالية على مستوى التخطيط والتنظيم والتمويل والتقييم" (أحرشواو، 2008). وكذا افتقار الجامعة لآليات التفاعل بين البحث العلمي والمحيط السوسيواقتصادي ومتطلبات التنمية، على عكس ما هو معمول به في الدول المتقدمة، وهذا ما يترتب عنه اعتبار البحث العلمي في غالب الأحيان "كنشاط ثانوي تابع لنشاط التعليم العالي أو كوكيل فرعي للبحث الأجنبي الذي ورغم أهمية التعاون والشراكة مع أطرافه بخصوص المساعدة والتجديد والتطوير، فهو يقف عائقا في وجه ممارسة البحث الوطني المطابق الذي يستجيب لحاجات التنمية الوطنية بدل الاهتمام في توجيهه العام بظواهر وموضوعات عالمية" (بورقية، 2003، ص 18).

كما أن غياب التحفيز للأساتذة الباحثين وطلاب الدراسات العليا يجعل من هذه الكوادر الوطنية غير منتجة، وغير متفاعلة مع بيئتها العلمية، حيث لا يساهم إلا حوالي 19% من الأساتذة في المنشورات العلمية (ESSADAOU, 2011)، إذ يعكس هذا الرقم عجز منظومة التعليم العالي الجامعي بالخصوص على توفير البيئة الملائمة للبحث العلمي، وهذا ما يتجلى أيضا من خلال ضعف الميزانية المخصصة لفرق ومختبرات البحث الموجودة، التي انحصرت دورها فقط في تأطير طلبة الدكتوراه بدل الاشتغال على مشاريع للبحث كما هو مبين في القوانين المنظمة لها.

ثانيا: واقع البحث التربوي بكلية علوم التربية واتجاهاته الأساسية

1- نشأة وتطور كلية علوم التربية:

افتتحت كلية علوم التربية أبوابها سنة 1983 لتشكل بذلك امتدادا للمدرسة العليا للأساتذة بالرباط، هذا التحول لم يغير في البداية من طبيعة اشتغال المؤسسة التي بقيت وفيه لبرامج التكوين ذاتها، والمتعلقة بأساتذة السلك الثاني في عدد من التخصصات، والتي كان من الصعب آنذاك أن تقوم المدارس العليا بها.

وبعد التحاق زمرة من الباحثين الجدد لاسيما خريجو الجامعات الأجنبية، وتكفلهم بمهمة التدريس والبحث والتأطير بهذه الكلية، تم إحداث العديد من الشعب وفرق البحث لاستيعاب هذه الكفاءات العلمية ولتعبيد الطريق أمامها للقيام بدورها كاملا.

كان لزاما انتظار بعض الوقت لتأخذ الكلية الجديدة توجهها، والانتقال من مرحلة تكوين الأساتذة إلى مرحلة تكوين الطلبة العاديين، مع كونها حافظت، في المقابل، على طابعها الخاص والمتمثل في انتقاء الطلبة بنسب معينة حسب التخصصات الموجودة على خلاف الكليات الأخرى ذات الاستقطاب المفتوح. الأمر الذي جعل السعة الاستيعابية للمؤسسة لا تتجاوز عددا محددًا كل سنة.

وعلى المستوى الكيفي، تضم كلية علوم التربية في وضعها الحالي أربعة تخصصات على مستوى الإجازة، هي: الإجازة في علوم التربية، والإجازة في ديداكتيك اللغة الفرنسية، والإجازة في ديداكتيك اللغة الانجليزية، والإجازة في تربية الطفولة الصغرى ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات. أما على مستوى الدراسات العليا فتضم الكلية ثمان تخصصات في الماستر والماستر المتخصص، وهي: ماستر ديداكتيك المواد الاجتماعية والتواصل، ماستر ديداكتيك اللغة الفرنسية، ماستر التربية والتنمية البشرية، ماستر ديداكتيك اللغة العربية، ماستر إعادة تربية الجانحين والإدماج المهني، وماستر بيداغوجيا الوساطة في الثقافة والفن والعلوم، وماستر التواصل والتكوين، وماستر علم النفس الشغل (FSE, 2013).

كما تضم الكلية أيضا ستة شعب وهي: أسس التربية، وعلم النفس التربوي، ومنهجية تدريس اللغات، ومنهجية تدريس العلوم الإنسانية، و تكنولوجيا التربية والإدارة والتنظيم المدرسي.

إن كلية علوم التربية بالرباط، ومنذ 30 سنة خلت كانت وما زالت تسعى إلى التطوير والتجديد مواكبة منها للتطورات العلمية والتربوية والنفسية الملازمة لمجالات البحث العلمي، مستفيدة أيضا من خبرات وتجارب محلية وعربية وعالمية، ومستجيبة لمتطلبات المجتمع وسوق الشغل وحاجات التنمية. مما دفعها على إدراك جسامته وتقل المسؤولية الملقاة على عاتقها في إعداد الكفاءات الشابة في مجالات التكوين المشار لها آنفا، وبلورة إستراتيجية ورؤية جديدة للتكوين والبحث⁵ تستحضر بالطبع كل التحديات الجديدة التي تواجه منظومة التكوين والبحث بالجامعة المغربية.

وإذا كانت ذاكرة المغاربة تحتفظ للجامعة بصفة عامة بتلك الرؤية التي تعتبرها، علاوة عن وظيفتها في مجال التربية والتكوين، مؤسسة ومنازة وطنية لإنجاز مهام التنوير في المجتمع المغربي، وقلعة لبث الفكر الحديث والعقلاني، وفضاء لتلاقح الأفكار، ونشر قيم الحوار والتسامح بين مكونات الجامعة في تدافع سلمي وحضاري بين جميع المدارس والتوجهات بمختلف مشاربها (Chafi, 1991)، فإن فشل الإصلاحات المتتالية تجعلنا نتساءل عن طبيعة هذه الأزمة وملامحها الأساسية من خلال استقراء بعض مؤشرات الوضع الحالي وهذا سنحاول القيام به على الأقل بالنسبة لكلية علوم التربية.

2- تطور البحث الأكاديمي بكلية علوم التربية:

سنسعى في هذا الحيز إلى التعرف على كم الرسائل والأطاريح المنجزة بكلية علوم التربية منذ إنشائها سنة 1983 إلى اليوم، باستحضار التنوع الموجود في هذا الإنتاج الذي يدمج بين مرحلتين في الإصلاح الجامعي، ما قبل 1997 وما بعدها، الذي يعني أساسا الانتقال من دكتوراه الدولة إلى الدكتوراه الوطنية ومن دبلوم الدراسات العليا إلى شهادة الماجستير، وذلك وفق ما يبينه الجدول التالي:

⁵ هناك حاليا لجنة من أساتذة الكلية برئاسة العميد تعمل منذ سنة تقريبا على إعداد إستراتيجية جديدة شاملة للكلية تحمل عنوان FSE : la vision 2020 (كلية علوم التربية رؤية 2020).

الجدول رقم 3: تطور إنتاج رسائل وأطاريح الدراسات العليا بكلية علوم التربية بحسب السنوات

المجموع	الماستر أو د.د.ع.م	الدكتوراه (النظام الجديد)	دبلوم الدراسات العليا	دكتوراه الدولة	
48			43	5	1989 - 1980
222	73		65	84	1999 - 1990
1090	878	134	17	61	2012-2000
1360	951	134	125	150	المجموع

توضح المعطيات في الجدول أعلاه مدى التطور الحاصل على مستوى إنتاج الرسائل والأطاريح بكلية علوم التربية في إطار نظامين مختلفتين للتكوين والبحث، ما قبل سنة 1997 حيث نجد شهادتين رئيسيتين هما: دبلوم الدراسات العليا، ودكتوراه الدولة اللتان توقفتا تنظيميا بعد دخول إصلاح سنة 1997 الذي تعزز سنة 2003 بانخراط المغرب في نظام الدراسة المعروف اختصارا ب LMD⁶.

بلغ عدد الحاصلين على الدكتوراه منذ إحداث كلية علوم التربية إلى يومنا هذا 284 طالبا منهم 134 في إطار النظام الجديد للدكتوراه⁷ الذي دخل حيز التنفيذ بعد إصلاح 1997، لكل دكتوراه الدولة لا زالت مفتوحة إلى يومنا هذا بالنسبة للأساتذة المسجلين فيها قبل تطبيق الإصلاح⁸. هذا في الوقت الذي وصل عدد الطلبة الباحثين الحاصلين على شهادة الماجستير (الماستر، دبلوم الدراسات العليا المعمقة) 951 طالبا وطالبة مقابل فقط 125 في النظام القديم المعروف بدبلوم الدراسات العليا (DES).

ويلاحظ أيضا باستحضار متغير السنوات أن العقد الأخير عرف، من حيث الكم، إنجاز عدد لا بأس من الرسائل والأطاريح الجامعية؛ إذ تضاعف هذا العدد بالنسبة لرسائل الماجستير إلى ثمان مرات مقارنة بكل الرسائل المنجزة في هذا الشأن منذ إحداث الكلية، و 21 مرة مقارنة بمتوسط العشر سنوات. ولعل ما يفسر ذلك أن "وضعية البحث العلمي ظلت هشّة وغير مهيكلة ولا محفزة إلى حدود سنة 1998 بالرغم من التراكم المعرفي الواضح، ومن أنشطة البحث العلمي الناتجة أساسا من الجهود الفردية للباحثين الجامعيين، واجتهاد بعض مسؤولي المؤسسات الجامعية" (Bencheikh, 2004, P.47).

إن غياب إستراتيجية وطنية في مجال البحث العلمي داخل الجامعة المغربية تحديدا، وضعف الاستثمار في هذا الميدان، ومحدودية العلاقة بين البحث العلمي والمقاولة والقطاع الخاص، انعكست سلبا على طبيعة المنتج العلمي داخل الجامعة المغربية. وأدى في المقابل إلى قلة الطلب على الخبرة الأكاديمية، وعدم الاستفادة من نتائج ما تراكم من أبحاث

⁶ Licence, Master, Doctorat = الإجازة، الماستر، الدكتوراه

⁷ أول دكتوراه أنجزت في النظام الجديد في كلية علوم التربية كانت سنة 2002.

⁸ كان هذا مطلب نقابي بالأساس نظرا لأن دكتوراه الدولة تحول للأساتذة الذي ولجوا للتدريس بالجامعة بدبلوم الدراسات العليا قبل الإصلاح الحصول على درجة أستاذ التعليم العالي مباشرة وهي أعلى درجة في النظام الأساسي للأساتذة الباحثين.

ودراسات في هذا الشأن، بل إن لجوء الدولة إلى مكاتب الدراسات الخاصة لإنجاز كل الدراسات والأبحاث في المجالات الحيوية والإستراتيجية زاد من تهميش الجامعة وعزلتها. ولم يستثن من ذلك حتى الدراسات في مجالات التربية، فعوض أن تضطلع كلية علوم التربية، بحكم وظيفتها، بجزء من البحث والخبرة في مجالات تخصصها لفائدة الدولة، نجد أنها لم تتجز منذ إحداثها إلى اليوم إلا بعض الأبحاث القليلة التي شارك فيها بعض الأساتذة بشكل يكاد يكون غير رسمي.

كما أن نتائج البحث العلمي التي يتم التوصل إليها في هذه المؤسسات ولو على ضآلتها تبقى حبيسة الرفوف، وذلك بالنظر إلى "افتقار أغلب المؤسسات العلمية والجامعات المغربية إلى أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها إلى القطاع الخاص أو تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية مربحة" (El Maslout , 2009, P.43).

3- الطبيعة الجندرية واللغوية للبحث الأكاديمي في كلية علوم التربية:

الجدول رقم 4: توزيع إنتاج رسائل وأطاريح الدراسات العليا بكلية علوم التربية بحسب متغير الجنس

المجموع	الماستر أو د.د.ع.م	الدكتوراه (النظام الجديد)	دبلوم الدراسات العليا	دكتوراه الدولة	
767	465	97	78	127	الذكور
593	486	37	47	23	الإناث
1360	951	134	125	150	المجموع

تشكل نسبة الإناث من مجمل إنتاج الرسائل والأطاريح بكلية علوم التربية منذ إحداثها إلى اليوم 43,6% مقابل 56,4% لفائدة الذكور، ويتضح تفوق الذكور أكثر بالنسبة لأطاريح الدكتوراه في النظامين معا: دكتوراه الدولة (84,6% ذكور مقابل 15,4% إناث) والدكتوراه (72,3% ذكور مقابل 27,7% إناث). في حين ترتفع نسبة الإناث لتفوق نسبة الذكور على مستوى إنتاج رسائل الماجستير، إذ بلغت 51,1% مقابل 48,9% للذكور. إذن بماذا يمكن تفسير هذه المعطيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟

كما أوضحنا من ذي قبل في الجزء الأول من هذه الدراسة أن ضعف الإنتاج النسوي يعود بالأساس إلى توقف عدد كبير من الإناث عن استكمال مسارهن الأكاديمي، وذلك بالنظر إلى المسؤوليات الجديدة التي تتناط بالمرأة بعد الزواج، وتحملها بشكل شبه كلي لأعباء البيت مما يجعلها في الغالب غير قادرة على التوفيق بين متطلبات البحث الأكاديمي وأعباء الأسرة، خاصة وأن مرحلة الدكتوراه تصادف فترات الشغل والزواج لدى هذه الفئة.

ويُستشف من المعطيات المحصل عليها من إدارة الكلية أن عدد الإناث المسجلات لتحضير الماجستير بكلية علوم التربية يفوق عدد الذكور، بالنظر إلى إقبالهن الكثيف على بعض التخصصات من قبيل اللغات والتواصل...، وكذا الدرجات العليا المحصل عليها من قبلهن في مرحلة الإجازة، مما يعزز حضورهن أكثر بالنسبة لشهادة الماجستير.

لقد حققت المرأة المغربية بالتأكيد العديد من الإنجازات في مجالات عدة، وتبوأت مكانة هامة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد تمكنت خلال العشرين سنة الماضية من مراكمة عدد من الاستحقاقات، ويتجلى

ذلك أساسا في تقلص فوارق نسب التمدرس ما بين الفتيات والفتيان في المجالين الحضري والقروي، وكذا على مستوى عدد النساء النشيطات في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارة العمومية، ومستوى تمكين النساء من المناصب العليا للمسؤولية ومصادر القرار السياسي والاقتصادي، والولوج المتنامي للمرأة في مؤسسات السلطة التشريعية، بالإضافة إلى تقليص التمييز القانوني، ومحاربة العنف ضد النساء (Nations Unies, 2012).

ومع كل ذلك لا نلمس ذلك التحول الكبير داخل مجال البحث العلمي، فنكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة فيما يتعلق بنيل بعض الشهادات العليا من قبيل الدكتوراه لا يزال بعيد المنال لاعتبارات تاريخية واجتماعية وثقافية، مما يستلزم إعادة النظر في بعض الأدوار التقليدية للمرأة التي تحول بينها وبين البحث العلمي، وتغيير النظرة تجاه الطالبة عموما والتي لا يجب أن يشكل بالنسبة إليها الزواج والإنجاب عائقا في مواصلة مسيرة التكوين والبحث.

الجدول رقم 5: توزيع إنتاج رسائل وأطاريح الدراسات العليا بكلية علوم التربية

بحسب متغير اللغة

المجموع	الماستر أو د.د.ع.م	الدكتوراه (النظام الجديد)	دبلوم الدراسات العليا	دكتوراه الدولة	
601	377	86	75	63	العربية
759	574	48	50	87	الأجنبية
1360	951	134	125	150	المجموع

تظهر النتائج المتعلقة بمتغير اللغة بالنسبة لإنتاج الرسائل والأطاريح بكلية علوم التربية تفوق اللغات الأجنبية (الفرنسية والانجليزية) على اللغة الرسمية للبلد بنسبة 55,8% مقابل فقط 44,2% من الإنتاج الذي تم إنجازه باللغة العربية.

هذا التفوق للغات الأجنبية يبدو أكثر وضوحا في إعداد رسائل الماجستير بنسبة 60,3% وأطاريح دكتوراه الدولة بنسبة 58%، بينما تتراجع اللغات الأجنبية في الدكتوراه الوطنية (دكتوراه النظام الجديد) إلى نسبة 35,8% ودبلوم الدراسات العليا إلى نسبة 40%.

تعكس هذه المعطيات واقع التكوين بكلية علوم التربية الذي تهيمن عليه اللغات الأجنبية (الفرنسية بالدرجة الأولى)، حيث يشكل أساتذة التدريس بهذه اللغة في مختلف التخصصات نسبة 81% من مجموع الأساتذة الموجودين بالكلية، وتتوزع نسبة الخمس المتبقية بين اللغات الأخرى (العربية والإنجليزية).

إذن تبقى الفرنسية هي اللغة المهيمنة على مستوى التكوين والبحث معا لاعتبارات بعضها تاريخي يرتبط بنشأة الكلية واستقطابها لباحثين تلقوا تكوينهم الأساسي بالجامعات الفرنسية، والبعض الآخر مرتبط بسياسة التعليم التي كانت لمدة عقود من الزمن باللغة الفرنسية، ولم يتم الشروع في تعريب المقررات والمناهج إلا مع بداية الثمانينات بالنسبة للتعليم

الأساسي والثانوي، في حين حافظ التعليم الجامعي على اللغة الفرنسية في كليات العلوم والطب والهندسة... وازدواجية اللغة في كليات الحقوق والاقتصاد والآداب والعلوم الإنسانية.

إن واقع استعمال اللغة بالمجتمع المغربي قائم على تعدد وتفاوت لغوي متجذر وواسع. إذ هناك "الأمازيغية" كلغة تاريخية للسكان المحليين ولفئات كبرى من المجتمع المغربي؛ ثم "العربية" لغة المستوطنين بعد "الفتح" العربي/الإسلامي منذ حوالي ألف ومئتي سنة، وهي اللغة التي صارت تستعملها فئات كبرى من المجتمع نفسه. واللغتان كلتاهما تفاعلتا، على امتداد قرون من التعايش، بشكل يُؤكِّد تبادلهما للتأثير والتأثر على نحو يجعل التداخل بينهما أعمق وأوثق خاصة على مستوى اللهجات العامية. بالإضافة إلى كل من "الأمازيغية" و"العربية"، هناك "الفرنسية" و"الإسبانية" اللتان تغلغلتا - مع حفظ الفارق بينهما - في النسيج الاجتماعي والثقافي المغربي منذ فترة الحماية، وتعرَّز وجودهما بعد ذلك من خلال إدماجهما في نظام التعليم والإعلام بالمغرب (الكور، 2010).

ولعل الإشكالات الناجمة عن هذه الازدواجية اللغوية كثيرة ومتشعبة، وأثارت في واقع الأمر جدالات واسعة بين نخبة من المثقفين والأكاديميين، جانب مهم منهم يعتبر أن أزمة التعليم تفاقمت بعد سياسة التعريب، في حين يربط البعض الآخر هذه الأزمة بالازدواجية اللغوية نفسها، إذ أنها غير فعالة وغير مجدية برأيهم.

فالجابري مثلا، يؤكد على أنه لا يمكن إصلاح التعليم في المغرب إلا بالتخطيط العقلاني الحازم لبعث الحياة في المبادئ الوطنية للسياسة التعليمية في المغرب وتحيينها. "إن التعميم والمجانبة والتعريب ليست مقولات جامدة، بل مطالب تجد ما يبررها في الواقع الراهن، مثلما وجدت في الماضي ما أملاها وجعلها تجسم اختيار الأمة جمعاء. إن "الوضعية" بالأمس و"التنمية" اليوم لا تتناقضان. فالوطنية في المغرب لم تكن في يوم من الأيام تعرف "آخر" لها سوى الاستعمار والتخلف. وعندما "زال" الاستعمار أصبحت تعني، ويجب أن تعني في الدرجة الأولى، العمل للخروج من التخلف، أي من أجل "التنمية". والتنمية تتطلب تعميم التعليم. وتعميم التعليم في مجتمع يعاني من الفقر والبطالة يتطلب المجانية والتعريب: المجانية وحدها تمنح الحد الأدنى من تكافؤ الفرص، والتعريب وحده يمكن من توصيل المعرفة إلى الشعب، إذ ليس من الممكن إخراج شعب من لغته وإدخاله في لغة أخرى" (الجابري، 1998، ص.11).

4- إطلالة على أهم المواضيع والتخصصات في البحث الأكاديمي للكلية:

إن محاولة التعرف على طبيعة مواضيع الأطروحات التي نوقشت بكلية علوم التربية منذ إنشائها إلى اليوم لا يعد بالأمر الهين، خاصة في غياب الأرشيف المكتبي الذي يمكننا من هذه المعطيات بالسرعة اللازمة، إذ أننا ندرك بأن هناك حاجة ماسة اليوم إلى قراءة ما تراكم من أبحاث قراءة كيفية تتيح لنا إمكانية بناء تصور جديدة لاشتغال الكلية وبنيات البحث القائمة.

وعموما في انتظار إنشاء قاعدة دقيقة للمعطيات، والتي شرعت فيها الكلية بالفعل خلال السنة الحالية، سنكتفي بهذه المعطيات المبينة في الجدول أدناه والمحصل عليها بمجهود شخصي للباحث.

الجدول رقم 5: توزيع إنتاج أطاريح الدكتوراه بكلية علوم التربية

بحسب المواضيع والتخصصات

المجموع	الدكتوراه	دكتوراه الدولة	

104	60	44	ديداكتيك اللغات
94	41	53	علم النفس التربوي
30	19	11	ديداكتيك العلوم الإنسانية
23	7	16	الإدارة والتنظيم المدرسي
17	3	14	ديداكتيك العلوم الدقيقة
12	2	10	علم اجتماع التربية
4	2	2	تكنولوجيا التربية
284	134	150	المجموع

إن القراءة المتأنية لمجمل التخصصات التي تنتمي إليها مواضيع الأطاريح المنجزة تبين لنا أن البحث العلمي على مستوى الدكتوراه، سواء في النظام القديم أو النظام الجديد، قد انصب أساساً على المواضيع المتعلقة بديداكتيك اللغات (الفرنسية أساساً) بنسبة تصل إلى 36,6%، تليها المواضيع التي تقع في دائرة اهتمام علم النفس التربوي بنسبة 33,1%، ثم ديдаكتيك العلوم الإنسانية بنسبة 10,5%، فالمواضيع ذات الصلة بالإدارة والتنظيم المدرسي بنسبة 8%.

وإذا كانت هذه الهيمنة لمواضيع ديдаكتيك اللغات ترتبط في جزء منها ببنيات البحث الموجودة من فرق ومختبرات تضم عدداً من الأساتذة المؤطرين، فإنها في المقابل ترتبط أيضاً بالتكوينات المتوفرة على مستوى الماجستير، إذ نجد أن 2 من أصل 8 تخصصات للماستر تصب مباشرة في ديдаكتيك اللغات، وماستر آخر له علاقة وطيدة بهذا المجال، إضافة إلى مسلكين للإجازة خاصين بديداكتيك الفرنسية وديداكتيك الإنجليزية مما عزز عدد الأطروحات التي أنجزت في مواضيع هذا التخصص.

أما فيما يتعلق بعلم النفس التربوي فهو أحد التخصصات الهامة التي تحظى بإقبال هام من طرف الطلبة الباحثين، بالنظر إلى الطلب المتزايد على مواضيع هذا التخصص لفهم واستيعاب كل مكونات العملية التعليمية التربوية باعتماد مقارنة سيكولوجية بالأساس، كما أن تواجد عدد من الأساتذة المتخصصين في المجال المنتمين إلى شعبة علم النفس التربوي بالكلية ساهم هو الآخر في تأطير نسبة هامة من الطلبة الباحثين. في المقابل نجد أن الإقبال على مواضيع سوسولوجيا التربية مثلاً ضعيف جداً لا يتجاوز نسبة 4,2%، بمعنى أن التوجه الأساسي للبحث في موضوعات من هذا القبيل كان ذو منحى سيكولوجي.

وتبين ذات المعطيات أن الاهتمام بتكنولوجيا التربية يبدو ضئيلاً بالرغم من وجود شعبة خاصة بموضوعات هذا التخصص داخل الكلية، مما يفيد أن الأبحاث في المجالات المرتبطة بإدارة مصادر التعلم وتطويرها لخدمة قضايا التربية وعمليات التواصل في نقل المعرفية غير متوفرة للأسف بالشكل المطلوب لحد الآن بكلية علوم التربية. ومن الأسباب المفسرة لهذا الأمر هو غياب بنية للبحث على مستوى الدكتوراه خاصة بهذا التوجه العلمي علاوة على قلة الأساتذة المؤطرين بهذه الشعبة.

ثالثاً: خلاصات أساسية واستنتاجات

بعد استعراضنا لعدد من الجوانب المرتبطة بطبيعة البحث والتكوين في كلية علوم التربية بالمغرب، ووقوفنا على بعض المفارقات والإكراهات باعتماد مقارنة إحصائية وصفية لتسليط الضوء على واقع البحث العلمي ومعطياته البارزة، لا بد لنا في هذا الحيز المتبقي من القيام بقراءة تحيضية متأملة لاستكمال خطوات هذا العمل والخروج بالخلاصات الأساسية.

1- على مستوى الكم:

إن أعداد الأعمال المنجزة بالنسبة لرسائل وأطاريح الماجستير والدكتوراه سواء في إطار النظام القديم أو النظام الجديد لا ترقى من حيث الكم إلى ما هو مطلوب، فالعدد الإجمالي للأطروحات هو 284 أطروحة⁹ خلال 30 سنة من اشتغال الكلية، أي بمتوسط سنوي 9 أطروحات في السنة يبقى ضئيلا جدا بالمقارنة مع كليات أخرى ذات نفس التوجه، وقد تضاعف العدد بعد الإصلاح الجديد الذي شمل نظام الدكتوراه، والذي فرض على الطالب الباحث ضرورة نشر مقالين على الأقل بمجلات ودوريات محكمة قبل مناقشة أطروحته للدكتوراه¹⁰، مما عطل نوعا ما من وتيرة إنجاز هذه الأعمال، خاصة في ظل الوضعية المزرية التي يعرفها قطاع النشر وقلة المجلات المتخصصة والمحكمة، إذ لم ينجز من أعمال الدكتوراه سنة 2012 إلا أربع أطاريح وواحدة فقط هذه السنة (إلى حدود الآن).

هذا بالإضافة إلى كون فرق ومختبرات البحث الحالية بالكلية لا تستوعب إلا عددا قليلا جدا من الحاصلين على شهادة الماجستير، وذلك لقلة الأساتذة المؤطرين والحاصلين على المؤهل العلمي المناسب للإشراف على الدكتوراه، خاصة وأن ميثاق الدكتوراه الجديد قد وضع مجموعة من المعايير منها أن الأستاذ لا يمكنه أن يشرف إلا على 5 طلبة ولا يمكنه تجاوز هذا العدد حرصا على جودة الإشراف وحسن تأطير وتتبع الطلبة الباحثين.

ومما يزيد الطين بله هي أن وتيرة اشتغال الطلبة في الدكتوراه جد بطيئة وغير منسجمة مع المنظومة العالمية المعروفة اختصارا بـ LMD والتي تلزم الطالب الباحث بإعداد أطروحته الجامعية في ثلاث سنوات، وبالنظر إلى أن غالبية الطلبة هم: إما من الموظفين الذين لا يستطيعون في الغالب التوفيق بين الوظيفة وبين متطلبات البحث، وإما طلبة عاطلون بدون منحة يشكل منصب الشغل بالنسبة إليهم أولوية قصوى، فالنتيجة أن عددا مهما من الطلبة الباحثين غير قادرين على استكمال أطاريحهم في الوقت المحدد.

2- على مستوى النوع:

يمكن أن نقول من خلال ما توافر لدينا من معطيات عن أعمال البحث سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه أن الطابع المميز لهذه الأعمال يتميز بما يلي:

⁹ هذا باحتساب أطاريح الأساتذة الباحثين أنفسهم من الكلية ذاتها أو من جامعات وكليات أخرى الذين حضروا أطروحاتهم لدكتوراه الدولة بهذه الكلية والذين يقدر عددهم بحوالي 100 أستاذ باحث، حيث من المعروف أن الأساتذة في النظام السابق كانوا قد ولجوا درجة أستاذ مساعد فقط بدبلوم الدراسات العليا وكانوا مطالبين بتحضير دكتوراه الدولة للارتقاء إلى درجة أستاذ التعليم العالي.

¹⁰ يقبل للتسجيل في الدكتوراه النظام الجديد الطلبة حملة شهادة الماجستير أو ما يعادلها من الشهادات العليا، كما يتطلب استيفاء 200 ساعة على الأقل لحضور والسمينارات والمحاضرات العلمية في المناهج أساسا، ويستمر هذا التكوين مدة ثلاث سنوات، بعدها فقط يمكن الطالب مناقشة أطروحته بعد التوصل بتقارير إيجابية من 3 أساتذة يجيزون مناقشة العمل.

- هيمنة التوجه البيداغوجي الديدانكتيكي على مجمل الرسائل والأطاريح المنجزة بكلية علوم التربية منذ إحداثها إلى اليوم، ويهتم هذا الاتجاه بوسائل وطرق التدريس المختلفة، وبالتقويم التربوي ومجمل تقنيات التحليل الديدانكتيكي، تعزز هذا التوجه بتواجد مجموعة من الأساتذة الباحثين المنتمين إلى حقل اللغات والتواصل.
- توافر نسبة مهمة من الأبحاث المنجزة في حقل علم النفس التربوي الذي استلهم التوجهات النظرية والمنهجية لمدارس سيكولوجية عريقة في تناوله لظواهر تربوية كالتعلم والذكاء والكفايات والبيداغوجيا الفارقية... إلا أن هذا التناول "يبقى محكوما بالتصور الفردي للظاهرة التربوية، ويغفل المضامين، والدلالات الاجتماعية للأفعال، والعلاقات، والمؤسسات، والمجالات التربوية، وارتباطاتها بالسياسات الاجتماعية القائمة والأنساق الثقافية والأديولوجية السائدة على مستوى المجتمع العام" (محسن، 2002، ص.56).
- شح كبير في الأبحاث التي تناولت مواضيع سوسيولوجيا التربية والتي تهدف إلى دراسة المؤسسات والنظم التربوية في ترابطها البنوي مع المجتمع بكل مؤسساته، فالرسائل والأطاريح المنجزة تجاهلت بشكل واضح وفي كثير من الأحيان الخلفية السوسيولوجية، وكأن التربية منعزلة عن الصراع الاجتماعي القائم وغير مرتبطة بنسق أو حقل سوسيوثقافي شمولي. ومرد ذلك في اعتقادنا إلى غياب التأطير العلمي للطلبة الباحثين في هذا الحقل المعرفي لقللة الأساتذة المتخصصين في مجال علم الاجتماع التربوي بالكلية. كما أن الملاحظ على الأطروحات القليلة التي تناولت البعد الاجتماعي للتربية أنها لم تخرج في الواقع عن أطروحة "إعادة الإنتاج" لبورديو، مع أنها في بعض الأحيان غير مناسبة لنظام تربوي له هامش من الحرية يجعله لا يعيد إنتاج مكونات النظام القائم بطريقة آلية.
- اهتمام متزايد بما يعرف باقتصاديات التربية في الرسائل والأطاريح المنجزة من قبل الطلبة الباحثين، من خلال مقارنة ظواهر التربية والتعليم باعتماد مفاهيم وتوجهات اقتصادية كالتدبير، والإنتاج، والاستثمار، والدخل، التكلفة، والعلاقة بسوق الشغل... ويأتي الاهتمام بهذا التخصص كرد فعل على التوجه السيكولوجي الديدانكتيكي للتربية وحصرها في أهداف وغايات معرفية فردية بالأساس: نفسية وأدائية. كما أن البعد الاقتصادي لمقاربة قضايا البحث التربوي يمكنه أن يعيد تشكيل المناهج والأدوات والمفاهيم ذاتها.
- وأخيرا، فإنه من غير المتيسر والممكن، بالنسبة لدراسة محدودة كهذه، أن تستطيع الإحاطة بمجمل القضايا والإشكالات المرتبطة بواقع البحث والتكوين داخل كلية علوم التربية، ومن الصعب على دراسة تدرج في سياقات معينة (المؤتمر) أن تحصر كل أشكال وأنواع الرسائل والأطروحات المنجزة داخل الكلية وتمحيصها وتقييمها، ولكن يمكن اعتبار هذا المجهود بمثابة الخطوة الأولى على درب قراءة متأملة في مجمل الإنتاج العلمي وربطه بالتوجهات والسياسات العامة لقطاع التعليم العالي وكليات التربية تحديدا.

لائحة المراجع والمصادر:

1- بالعربية:

- أحرشواو، غ. (2008). البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المغرب. مجلة الجامعة المغربية، العدد 6، ص.ص. 35-44.
- أفا، ع. (2008). دليل الأطروحات والرسائل الجامعية المناقشة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- بورقية، ر. (2003). نحو سوسيولوجيا الجامعة. المحمدية: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- الجابري، م. (1998). أفكار حول إصلاح التعليم بالمغرب الراهن. مجلة فكر ونقد، العدد 12. ص.ص. 7-18.
- جنجار، م. (2009). الرسائل والأطروحات الجامعية المغربية دراسة بيبليومترية. مجلة المدرسة المغربية، العدد 2، ص.ص. 11-30.
- كداي، ع. (2011). سياسات الأسرة، الطفولة والمرأة. ضمن تقرير الحالة الاجتماعية. الرباط: منشورات المجلة المغربية للسياسات العمومية. ص.ص. 169-202.
- الكور، ع. (2010). المشكلة اللغوية في المغرب، مجلة هيسبريس، بتاريخ 26 أبريل 2010 أخذ من الموقع: <http://hespress.com/opinions/20567.html> التصفح بتاريخ 19 يوليوز 2013
- محسن، م. (2002). في المسألة التربوية، نحو منظور سوسيولوجي منفتح. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

2- بالأجنبية:

- BENCHEIKH, M. (2004). L'université marocaine à l'épreuve. Rabat : Ed. Okad.
- Chafi, M. (1991). Un siècle de recherche sur le Maroc : répertoire des mémoires et thèses soutenus sur le Maroc en France de 1900 à 1991. Marrakech : Publications Universitaires du Maghreb.
- Cherkaoui, M. (2009). L'enquête sur l'évaluation du système nationale de recherche dans le domaine des sciences humaines et sociales. Rabat : Ministère de l'Enseignement Supérieur de la Recherche Scientifique et de la Formation des Cadres.
- El Masslout, A. (1999). La mission inachevée de l'université marocaine. Casablanca : Les Editions Toubkal.
- Essadaoui, M. (2011). La recherche scientifique dans l'Université de demain : enjeux et défis pour les pays en voie de développement. Rabat : Institut Marocain de l'Information Scientifique et Technique (IMIST).

- Faculté des sciences de l'éducation (2013). Formations, Licences et Masters. Disponible sur le site : <http://www.fse.ac.ma> date de visite 04 /07/2013.
- Nations Unies (2012). Rapport du Groupe de travail sur l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes dans la législation et dans la pratique (Cas de Maroc), Conseil des droits de l'homme (Vingtième session).
- UNESCO (2010). SCIENCE REPORT 2010: The Current Status of Science around the World (<http://www.unesco.org/new/fr/natural-sciences/science-technology/prospective-studies/unesco-science-report/unesco-science-report-2010/>)